

الاجتماعي بسبب الإغلاق التام الذي فرضته الحكومات ما أدى إلى اللجوء إلى الرقمنة كبديل عن التسيير الإداري و الاقتصادي التقليدي لمختلف شؤون المجتمع.

إن البيئة الاقتصادية العالمية اليوم لا يمكن أن تعمل بدون رقمنة، لذلك تسعى الدول المختلفة إلى مواكبة التطور التقني والتكنولوجي في مجال الاتصالات من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، التي تحاول أن تتبنى منظومة رقمية تواكب التغيرات الحاصلة داخليا أو عالميا بالنظر إلى التأخر الذي شهدتها القطاعات الحكومية في مجال الرقمنة على الرغم من البرامج والأمور التي تم رصدتها في هذا الجانب.

وعليه فإن رقمنة القطاعات العمومية تعد ضرورة ملحة، وشرط أساسي للاندماج والمنافسة إقتصاديا، لذلك ماهي الأليات التي اعتمدها الجزائر لرقمنة البيانات العمومية و ماهو دورها في تعزيز عمل القطاعات العمومية ؟ وهل إستجابات للمتطلبات التنموية التي ينشدها المجتمع ؟

أهداف الملتقى:

يهدف الملتقى إلى:

- ✓ محاولة فهم ماهية الرقمنة وعلاقتها بتسيير مختلف القطاعات.
- ✓ معرفة الخطط التي تبنتها الجزائر في مجال الرقمنة و إلى أي مدى تم رقمنة البيانات العمومية
- ✓ معرفة مختلف العوائق والعراقيل التي تحول دون تفعيل كلي للرقمنة في الجزائر
- ✓ وضع إجراءات و خطط تهدف إلى تسهيل تبني الرقمنة في مختلف القطاعات الحكومية

الهيئة المشرفة

الرئيس الشرفي: أ.د. يحي مصطفى مدير جامعة بومرداس
-المشرف العام: أ.د. بن صغير عبد العظيم، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

-الإشراف العلمي: أ.د. عمروش عبد الوهاب مدير مخر الدراسات السياسية والدولية.
-رئيس الملتقى: د/ سباش ليندة، د/حجاج مراد
-رئيس اللجنة العلمية: د/ بورياج سلمة
-رئيس اللجنة التنظيمية: أ/ شرقي عبد الغني، رئيس قسم العلوم السياسية
-رئيس اللجنة التقنية: أ/ عبد القادر الرن.

إشكالية الملتقى

لقد أدت ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي الكبير إلى تغير الحياة الإنسانية، فالتدفق السريع للمعلومات والتغير المتواصل في المعرفة ربط الإنسان بعالم افتراضي، لم يكن موجود من قبل فالحياة لم تعد ترتبط بالمجتمع المادي فقط بل أصبح هناك عالم افتراضي موازي لهذا العالم ليس فقط اجتماعيا بل سياسيا و اقتصاديا أيضا.

لقد أصبحت الخدمات و النشاط الاقتصادي و حتى التواصل السياسي مرتبط بالرقمنة والتقنية، فالإدارة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية جعلت من الاقتصاد الكلاسيكي وإنتاج الثروة وإنجاز مختلف الأعمال يتم عن طريق الرقمنة ودرجة ربط مختلف القطاعات بالرقمنة وبشبكة الاتصالات.

لقد فرضت ثورة المعلومات تحديات وأعباء إضافية على الدول من أجل مواكبة هذه التطورات واعتمادها حتى تتمكن من تسيير شؤونها وإدارة مختلف قطاعاتها الحكومية، فقد أدى تفشي فيروس كورونا إلى إحداث شلل تام في كل جوانب الحياة أين توقف النشاط الاقتصادي والاجتماعي



جامعة بومرداس
Université de Bordj
University of Bordj

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

مخبر الدراسات السياسية و الدولية

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تنظم

02 ديسمبر 2021

ملتقى وطني

نحو منظومة وطنية لرقمنة القطاعات

العمومية

يوم 26 جانفي 2022

بتقنية التحاضر عن بعد

